التضخم في الاقتصاد الليبي: أسبابه وآثاره

دراسة تحليلية لمنشورات مصرف ليبيا المركزي خلال فترة 2009–2016

*د. فوزي رجب بن عيسى *د. نجيب سالم بيوض

المستخلص: يعتبر التضخم من أهم الأزمات لدي جميع الدول ذات الاقتصاد القوي والضعيف حيث مرت اغلب الدول المتقدمة والنامية بهده ألازمه ولكن باستخدام الخطط الاقتصادية لمتطلبات المرحلة استطاعت التعافي من هده الأزمة والنهوض بالاقتصاد، ويعد الاقتصاد الليبي في الفترة ما بعد عام 2011 أحد الأمثلة الذي يعاني من هذه الظاهرة التي تفاقمت وأصبحت أزمة تهدد اقتصاديات الدولة الليبية واستمرارها. هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد ومناقشة أسباب ظاهرة التضخم وآثاره على الاقتصاد الوطني الليبي. فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي والتحليلي لمنشورات وإحصائيات مصرف ليبيا المركزي خلال هده الفترة (2009–2016) من خلال تحليل هده البيانات وفقاً للمعايير الاقتصادية والمحاسبية للتضخم في محاوله لفهم تداعيات هده ألازمه واستخلاص النتائج الحقيقية وراء هذه الأزمة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج الهامة والمتمثلة في أن اعتماد مصدر وحيد من الإيرادات لتوفير العملة الأجنبية وهو الصادرات النفطية واستيراد كافة المتطلبات الاستهلاكية المباشرة وغير المباشر من الخارج وعدم وجود وتنفيذ الضوابط القانونية في دخول وخروج السلع من المنافد البحرية والجوية والبرية وعدم الاستقرار الأمني أدي إلى ظهور وتفاقم أزمة التضخم التي أثرت سلبا على مستوي الخدمات العامة والنشاط الاقتصادي في ليبيا. وقد تطرق الباحثان من خلالها إلى الإفضاء بتوصيات يمكن من خلالها العمل على مساعدة متخذي القرارات في إنهاء أو الحد من أزمة التضخم.

مقدمة الدراسة:

تواجه الدول أزمات اقتصاديه متفاوتة ويعتبر التضخم من أعم هده الأزمات لدي جميع الدول ذات الاقتصاد القوي والضعيف حيث مرت اغلب الدول المتقدمة والنامية بهده ألازمه ولكن باستخدام الخطط الاقتصادية لمتطلبات المرحلة استطاعت التعافي من هده الأزمة والنهوض بالاقتصاد، ويعد الاقتصاد الليبي في الفترة ما قبل 2011 من الاقتصاديات ذات الدخل الجيَّد على الرغم من اعتماده على عنصر ريعي وحيد وهو النفط إلا أن الظروف السياسة التي تمر بها البلد آذت إلي إرباك المشهد الاقتصادي ودخول الدولة في أزمة اقتصاديه نتج عنها ارتفاع معدل التضخم إلي درجة لم تشهدها الدولة مند الاستقلال.

مشكلة الدراسة:

بما أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل رئيسي يصل إلى 95% على مصدر وحيد وهو النفط، والذي يمثل المصدر الوحيد للدخل، كما أن عدم وجود مصادر أخري للدخل في ليبيا مثل الاعتماد على الصناعات التحويلية والناشئة جعل الاقتصاد الليبي عرضة للعديد من الأزمات الاقتصادية، الذي أثر بدوره على بعض المؤشرات الاقتصادية مثل انخفاض سعر الدينار الليبي مقابل العملات الدولية وارتفاع حجم المعروض النقدي من الدينار الليبي وارتفاع معدلات التضخم لتصل إلى زيادات كبيرة لم تشهدها

* محاضر –كلية الاقتصاد – جامعة طرابلس
* أستاذ مساعد – كلية الاقتصاد – جامعة طرابلس

ليبيا سابقا وارتفاع ملحوظ في المستوي العام للأسعار أدي ذلك إلى انخفاض حاد في القوة الشرائية لمتوسط دخول الأفراد وضعف قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأخرى، حيث وصل قيمة الدولار الأمريكي الواحد أمام الدينار الليبي إلى 7 دنانير في الربع الثاني من عام 2017م، هذه الأسباب المذكورة أدت إلى اختلال في ميزان الدولة الليبية وميزان مدفوعاتها وتراجع حاد في الناتج المحلي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على موضوع التضخم في الاقتصاد الليبي من حيث أسبابه وآثاره، وكذلك هذه الدراسة تقدم حلول وتوصيات وآليات يمكن استخدامها لمعالجه حالة التضخم التي تعيشها ليبيا في الوقت الحاضر.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الاتي:

1. التعرف على الإطار النظري لموضوع التضخم وأسبابه وآثاره على الاقتصاد.
2. تحديد أسباب وآثار حالة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.
3. تقديم بعض التوصيات التي سوف تساعد على معالجة حالة التضخم في الاقتصاد الليبي.

الدراسات السابقة:

اعتمدت الدراسة الحالية على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التضخم في الاقتصادية العربية المختلفة ومنها ما يلي:

1. زيدان، ناصر (2017)، **التضخم في الاقتصاد الليبي (الأسباب والأثار)**: كزت هذه الدراسة على التضخم في الاقتصاد الليبي (الأسباب والأثار)، حيث كانت تهدف إلي تحديد أسباب وآثار التضخم في الاقتصاد الليبي. وقد توَّصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ومنها ما يلي: اعتبرت الدراسة أن أزمة المستوى العام للأسعار في ليبيا هو خليط من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن أهم أسباب التضخم هو غياب الأمن وزيادة الصراعات والانقسامات السياسية. كما اعتبرت الدراسة أن أبرز أسباب التضخم في ليبيا هو تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة وتغطية النفقات الحكومية عن طريق إصدار وطباعة العملة المحلية الجديدة والإنفاق من احتياطيات العملة الصعبة لدى مصرف ليبيا المركزي. كما أشاره الدراسة إلى أن ضعف

السياسة النقدية في ليبيا أدت إلى ازدياد أزمة ارتفاع الأسعار، وأن هناك عجز واضح في السياسة المالية في ليبيا متمثلة في تدني وانخفاض حجم الإيرادات الغير نفطية مثل الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها أدت إلى ظهور حالة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد الليبي. كما توَّصلت الدراسة إلى أن أزمة انخفاض قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى وانخفاض قوته الشرائية كان له الدور الأبرز في إبراز ظاهرة التضخم. واستخلصت الدراسة إلى أن من الآثار المترتبة عن حالة التضخم تنامي الفساد المالي والإداري في ليبيا. كما أشارت إلى ظهور نشاطات غير مشروعة في الاقتصاد الليبي مثل ظهور الشركات الوهمية وغيرها واعتبرت هذه الآثار ناجمة عن حالة التضخم وغلاء المعيشة.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة توحيد السلطات النقدية في ليبيا والمتمثلة في مصرف ليبيا المركزي في طرابلس والبيضاء. كما أوصت الدراسة على فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية واستقلاليتها، والعمل علي سحب العملة النقدية من الجمهور والتي وصلت 25.8 مليار دينار ليبي، وتفعيل الأدوات النقدية المعطلة مثل سعر الفائدة، وضرورة تنمية وتطوير القطاع المصرفي وتفعيل وسائل الدفع البديلة للنقود، وتطوير وتنمية القطاع النفطي ليعود مستوى الإنتاج إلى المعدلات السابقة المعتادة، وإنعاش الصادرات النفطية وتوجيه معظم الإيرادات نحو زيادة الإنتاج. كما أوصت الدراسة إلى تقليل الإنفاق العام وتفعيل دور الرقابة على منافذ الدولة البحرية والجوية، والعمل على رفع دعم المحروقات واستبداله بالدعم النقدي، ووضع خطط واستراتيجيات لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، وأخيرا زيادة الوعي الاجتماعي للمجتمع الليبي.

2. دراسة مُحَّد المغربي (2017): **دراسة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية في الفترة من (2003–2015)**: قامت هذه الدراسة بتناول موضوع ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي وعلاقته ببعض المتغيرات خلال فترة الواقعة بين (2003-2015)، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على التضخم في الاقتصاد الليبي وعلاقته بعرض النقود وسعر الصرف، والوقوف على المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الليبي ومؤشر الأرقام القياسية للمستهلك ومؤشر التضخم للناتج الإجمالي والمحلي. وقد توصلت الدراسة إلى معدل التضخم في الاقتصاد الليبي بسبب انخفاض الاحتياطي والاختلال الحادث بين معدل النمو في كمية النقود ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن أسعار سعر الصرف الرسمي من 2011-2013 كانت متسقة، أما من السنوات 2111-2116 كانت أسعار الصرف في السوق الموازي مرتفعة جدا مما أدى لارتفاع الأسعار.

الجانب العملي للدراسة:

التضخم:-

يُعرَّف على أنه الارتفاع العام والمستمر للأسعار ولا يعني ذلك الارتفاع في جميع أسعار السلع، فقد ينخفض سعر البعض منها في فترة التضخم إلا أن المعدل العام للأسعار يكون تصاعديا ومستمر في التصاعد، إلي جانب ذلك فإن هذا الارتفاع لا يعني تضخما إذا كان لمرة واحدة فقط وقد فسر العالم "ما يكل أدجمان" (Mical adjman) السبب في استبعاد ارتفاع السعر لمرة واحدة من تعريف التضخم لتعلق ذلك بالسياسية وليس بالاقتصاد، حيث أن ارتفاع السعر لمرة واحده فقط لا يستدعي إتباع خطه اقتصادية لان الأسعار سوف تعود إلي ما هي عليه بعد انقضاء ق فترة التكييف مع المتغيرات التي أدت إلي هذا الارتفاع وقد عرف العديد من الاقتصاديين التضخم بأنه (نقود تطارد سلعه) وهذا في ابسط التعريفات ومن هنا نحتاج إلي بعض المعايير والمقاييس التي يمكن من خلالها الوقوف على هذه الظاهرة بجلاء عند حدوثها داخل الاقتصاد.

قياس التضخم:-

هناك عدة مقاييس للتضخم إلا أن أهمها هو الرقم القياسي لأسعار السلع المستهلكة والمنتجة.

الرقم القياسي للمستهلك:

هــو مقيـاس يعتمـد علـى ارتفـاع الأسـعار للسـلع المسـتهلكة في حالتهـا النهائيـة ومقارنتهـا لمسـتوى الـزيادة في الـدخل لفترة تزيد على ثلاثة أرباع السنة.

الرقم القياس للمنتج:

وتقاس السلع بكل مراحل الإنتاج من المواد الخام إلى المواد الوسيطة والنهائية Finished Goods وتعتبر السلعة النهائية عندما تصبح معده للبيع كمستخدم نهائي أما الوسيطة فهي التي مرت بعملية إنتاج ولكنها مطلوبة في صناعه أخرى قبل أن تصبح نهائية مثل الجبس والخشب وقضبان الحديد. أما المواد الخام فهي التي تدخل السوق لأول مرة وغير مصنعة مثل البترول –خام الحديد والنحاس إلا أن هذا التقييم على الرغم من أنه أساس لكل سوق ألا أنه يبالغ في التغيرات السعرية للمنتج النهائي وذلك لانعكاس سعر الخام والوسيط علي سعر المنتج النهائي حيث أن الأسعار سوف تتغير فوراً، حال ارتفاع سعر المنتج الخام حتى وإن لم يمر بمراحل إنتاج ودخوله إلى السوق خصوصا وأن بعض السلع تتطلب فترة زمنية في التصنيع لتصبح سلعه نهائية يمكن خلال

هذه الفترة أن تتغير الأسعار وقد تنخفض من جديد أحيانا إلا أن العارضين لهده السلع سوف يقومون برفع الأسعار للمنتج النهائي مباشرة وهذا يعطي معدل مبالغ فيه للمستوى العام للأسعار على الرغم من أن إنتاج السلعة النهائية وعرضها في السوق كان في فترة سابقة لارتفاع الأسعار للمواد الخام والوسيطة، ومن هنا فإن أفضل مقياس هو التقييم على أساس المنتج النهائي خلال الفترة الربع السنوي الأول والثاني والثالث والرابع لتفادي الأثر المباشر لكل مرحلة من الإنتاج على المعروض في السوق للوقوف على حجم التضخم الحقيقي في الاقتصاد.

تأثيرات التضخم :-

اتفق أغلب علماء الاقتصاد علي أن للتضخم أثار سلبيه على الاقتصاد و الممثلة في ارتفاع الأسعار كمرحلة أولى ويتوقف هذا الأثر علي ما إذا كان التضخم متوقع أو غير متوقع فإذا كان التضخم متوقع فإن الزيادة سوف تكون تحت السيطرة لما للمؤسسات الإنتاجية والاستهلاكية والأفراد من استعداد لهذا الارتفاع في الأسعار إما إذا كان غير متوقع فان الزيادة في المستوى العام للأسعار سوق تكون غير متوقعه أيضا وأدنى مستوى لها سوف يكون اعلي مما هو متوقع كأن يتوقع الأفراد أن الزيادة في الربع السنوي القادم سوف تكون 3-5% ولكن مستوي التضخم كان 10% بمعنى ذلك أن نسبة 7% إضافية لم يتوقعها المستهلكين أو المنتجين ومن هنا فان الآثار التي سوف تترتب على هذه النسبة غير المتوقعة وسوف تؤدي إلي العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل انخفاض الإنتاج والاستهلاك وارتفاع نسبة البطالة وإعادة توزيع الدخل، ولكن هذه المتغيرات الاقتصادية والتي حدثت بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي بدوره يؤدى إلي انخفاض مستوى الطلب إلا إن التغيرات التي تحدث على مستوى الدخل الحقيقي قد يرتفع لبعض الأفراد والمؤسسات كنتيجة لهذا التضخم وعلى سبيل المثال المنتجين الذين يزيد دخلهم النقدي بمعدل اكبر من الزيادة في المعدل العام للأسعار. إلي جانب ذلك، انهيار قيمة العملة الناتج عن التضخم بالنسبة للأفراد الذين يتقاضون مرتبات أو لديهم مدخرات بالعملة الصعبة فإن مستوى الدخل الحقيقي لديهم سوف يرتفع وكذلك الأجانب العاملين داخل الدولة وأصحاب العقود (إيجار عقارات تقديم خدمات) والتي يتم دفعها بالعملة الأجنبية فهؤلاء سوف يرتفع مستوى الدخل الحقيقي لديهم ويزيد بزيادة التضخم وهذا بدوره يؤدى إلي إعادة توزيع الثروة حيث أن أصحاب الثروات (عقارات ومنشآت إنتاجيه) والتي ترتفع أسعارها بمستوي أقل من مستوى الزيادة في المستوى العام للأسعار كنتيجة لقلة الطلب عليها بفعل التضخم فإن من يحتفظون بها يصبح الدخل الحقيقي لهم أقل ممن يحتفظون بمدخرات يزيد فيها مستوي العام للأسعار بقيمة غير متوقعه مثل

الذهب والعملات الأجنبية إلى درجة يمكنهم فيها التضحية بجزء من مدخراتهم والاستحواذ على جزء كبير من العقارات والمنشآت. ومن هنا يمكن لتضخم أن يعيد توزيع الثروة وبشكل غير متوقع كلما كان حجم التضخم غير متوقع وهذا ما يحدث في ليبيا منذ الربع الأخير سنة 2014 حيث أصبح سعر العملة الأجنبية يرتفع بشكل غير متوَّقع الأمر الذي أدى إلى تحقيق دخل غير متوقع لأصحاب المدخرات بالعملة الأجنبية ومكنهم ذلك من تحقيق أرباح دون أية عملية إنتاجية وإنما بفعل التغير في إعادة توزيع الثروة بفعل التضخم ولا يزال هذا مستمر في ليبيا إلى الربع الأول لسنة 2017.

الاقتصاد الليبي والتضخم:

يمر الاقتصاد الليبي بطفرة تضخم غير متوقع منذ الربع الأخير لسنة 2014، ولا تزال هذه الحالة مستمرة إلى الربع الأول من سنة 2017 وقد تستمر إذا ما تم معالجة هذه الأزمة والتي لم يشهد الاقتصاد الليبي مثيل لها منذ استقلال الدولة الليبية على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد مثل الحصار الاقتصادي وتدني أسعار النفط حيت وصل سعر برميل النفط إلى 8 دولار سنة 1988 ويبين الجدول التالي معدل التضخم للاقتصاد الليبي من سنه 2009 إلى الربع الثاني لسنة 2016. أما الشكل (1) يوضح التضخم في ليبيا للفترات 2008-2010-2015-2016، والشكل رقم (2) يوضح الواردات وفقا لميزان المدفوعات الليبي لفترة (2008-2015) والتغيرات في الواردات مقارنة بعام 2010.

جدول (1): معدل التضخم للاقتصاد الليبي (بالمليون دينار ليبي)

السنة	معدل التضخم %	الرقم القياسي لأسعار المعيشة	عملة لدي الجمهور
2009	2.4	126.7	6,962.9
2010	2.4	129.8	7,609.0
2011	15.9	150.4	14,840.1
2012	6.1	159.6	13,391.1
2013	2.6	163.7	13,419.9
2014	2.4	167.7	17,174.9
Q1	0.6	163.2	23,007.3
Q2	0.4	163.6	——
Q3	2.1	168.7	——
Q4	6.6	175.3	——
2015	9.8	184.2	23.007.3
Q1	7.6	175.6	——
Q2	8.7	177.8	——
Q3	9.1	184.0	——
Q4	13.7	199.4	——
2016			——
Q1	22.6	215.3	24.717.1

25.063.7	222.8	25.3	Q2
25.376.1			Q3
25.803.0			Q4

شكل (1): التضخم في ليبيا للفترات 2008-2010-2015-2016

شكل (2): الواردات وفقا لميزان المدفوعات الليبي لفترة (2008-2015)

وما يمكن استنتاجه من المتغيرات التي حدث في معدل التضخم أن حالة الارتفاع في سنة 2011 بلغ 15.9 حيث كان 2.4 سنة 2009-2010 وهذه الزيادة على الرغم من ارتفاعها إلا أنها كانت متوقعة سبب ظروف الثورة وانخفاض نسبة

المعروض من السلع خلال تلك الفترة وهي بمثابة حالة استثنائية لا تعكس الظروف الحقيقية لاقتصاد الدولة كما نلاحظ أن نسبة الانخفاض كانت بمقدار 50 % تقريبا في سنة 2012 وقد استمر هذا المعدل في الانخفاض إلي الربح الثاني من سنة 2014 وبعكس هذا الانخفاض الاستقرار النسبي في الوضع السياسي و الأمني إلي جانب ثبات معدل تقدير النفط والدي يعتبر المصدر الأول للدخل القومي للدولة الليبية ثم نلاحظ الارتفاع الملحوظ في ارتفاع معدل التضخم في الربع الثالث والرابع وقد استمر هذا الارتفاع حتى نهاية سنه 2016 وبمقارنه الرقم القياس للمستوى العالم للأسعار تلاحظ أن هناك تدبدب في هذا المستوى إلا أن المعدل العام في حالة ارتفاع حيث بدا من 150.4 في 2011 ألي 222.8 في الربع الرابع لسنة 2016 إلى حولي 70 % تقريبا وهذا في ظل بقاء الدعم لأسعار الوقود والمحروقات وبعض السلع التموينية والأدوية مما يعني أن مستوى التضخم مرتفع داخل الاقتصاد الليبي على الرغم من تحسن عملية الإنتاجي النفطي خلال الربع الأخير لسنة 2016.

أسباب التضخم في ليبيا:

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات الريعية والذي يعتمد بشكل أساسي على النفط الخام وهذا ما جعل منه اقتصادا مرتبطا بحجم وسعر هذا المنتج وفي غياب السياسة النقدية الواعية وتدني سعر النفط والظروف الأمنية من البلاد من سنة 2011 أصبح الاقتصاد الليبي مهددا بأزمة اقتصادية إذا ما تم أدارة الاحتياطي النقدي بشكل سليم وفي غياب النضج السياسي والاقتصادي أثر ذلك على السياسة النقدية في ليبيا حيث جعله من حالة التضخم الغير متوقع ابتداءً من الربع الثاني لسنه 2014 إلي الربع الأخير من سنه 2016 واقعاً يصعب معالجته بسياسة داخلية في ظل انخفاض سعر المنتج الوحيد النفط والذي يعذ أهم مصدر للعملة الأجنبية خصوصيا وأنا معظم السلع الاستهلاكية المباشرة وغير المباشرة تستورد من الخارج وتحتاج إلى عمله أجنبية وانخفاض أو ارتفاع سعر الصرف له أثر مباشر على التغيرات لأسعار هذه السلع وبالنظر للجدول رقم (1) نلاحظ أن معدل التضخم يتزايد وبشكل متزايد وهذه الزيادة باختلاف أحجامها وفتراتها تعكس الوضع السياسي ألداخلي وتقلبات سعر النفط في الأسواق والإنتاج الليبي وقد تفاقمت أزمة التضخم في ليبيا من الربع الثالث لسنة 2014 حيت ارتفع معدل التضخم من 2.1 ألي 6.6 أخدا في الزيادة إلي 25.3 في الربع الثاني لسنة 2016 حسب إحصائيات مصرف ليبيا المركزي وقد ارتفاع إلي معدل أعلي من ذلك في الربع الثالث والأخير ويمكن استنتاج ذلك من خلال ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي والذي يعبر عن زيادة مستوي التضخم للسلع المستوردة أو ارتفاع معدل التضخم بشكل عام ومن خلال الجداول السابقة نلاحظ أيضا أن الرقم القياسي لمستوى المعيشة للإفراد قد ارتفاع من 150 لسنة 2011 إلي 222.8 سنة 2016 وقد حدث استقرار نسبي خلال سنة من الربع الأول

والثاني لسنة 2014 تم أخذ في الارتفاع ليعكس استيراد السلع عن طريق الاعتمادات وسعر الصرف لذى مصرف ليبيا المركزي وبمقدار يعطي كل متطلبات الموازنة الاستيرادية لهذه السنة. ومع بروز التقلبات وانخفاض العملة الأجنبية وارتفاع سعر الصرف وعدم قدرة المصرف المركزي علي الإيفاد بتنفيذ اغلب الاعتمادات الاستيرادية أدى ذلك إلي بداية ارتفاع معدل التضخم من جديد بزيادة مستمرة متقاربة من 1 -2 % خلال الربع الأول لسنة 2015 وهذه الزيادة ضمن التضخم المتوقع من المستهلكين والمنتجين تم حدث الارتفاع الغير متوقع في الربع الثالث والرابع حيث بلغ 4.6 % خلال ثلاثة أشهر تم ارتفع إلي

9 % تقريبا خلال الربع الرابع من سنة 2015 إلي الربع الأول من سنة 2016 والسبب الرئيسي هو اعتماد اغلب الشركات والإفراد في استيراد السلع الاستهلاكية على الاعتمادات المصرفية ونتجه لعدم إيفاء المصرف بصرف الاعتمادات في الربع الأخير لسنة 2016 ووضع قيود على عمليات السحب عن طريق الفيزا كرت أذى ذلك لارتفاع سعر الصرف بشكل كبير انعكس على أسعار السلع في الأسواق ومع بقاء مستوى الدخل لذي الإفراد على حالة وانخفاض مستوى الربح لذي المشروعات الصغرى والمتوسطة وبالتالي مستوى الدخل لأصحاب هذه المشروعات أذى ذلك إلي عدم مقدرة هؤلاء الإفراد على تحمل تبيعات هذه الأزمة انعكس على انخفاض مستوى الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية وقد فسر الباحثان تلك الزيادة في نسبة التضخم بمقدار أقل من نسبة الزيادة في الربع الذي يليه حيث ارتفاع من 22.6 إلي 25.3 إلي جانب استقرار سعر الصرف في السوق الموازي ومما سبق يمكن أن نستخلص بعض النتائج التي آذت إلي حدوث التضخم في ليبيا بمراحله المتوقعة وغير المتوقعة في النقاط الآتية:

1- اعتماد الدولة على مصدر وحيد في توفير العملة الأجنبية أذى إلي ارتباط العرض منها علي المتغيرات في السعر والإنتاج على هذا المنتج خصوصا بعد اقتراب المصرف المركزي من استنفاد الاحتياطي و تقنين صرف العملة الأجنبية بقيود ولوائح لا تخضع لظرف السوق.

2- اعتماد الدولة الليبية على استيراد اغلب المتطلبات الاستهلاكية المباشرة وغير المباشرة الأمر الذى أدى إلى الحاجة إلى عملة أجنبية لتوفير هذه المتطلبات قيد سعرها بسعر الصرف الأجنبي.

3 عدم توفر ضوابط قانونية وجمركية في دخول وخروج هذه السلع أذى إلى عدم التزام بعد الشركات بتنفيذ شروط فتح الاعتماد من حيث الإقرارات الجمركية بدخول البضاعة المستوردة إلى ليبيا إلى جانب تهريب هذه السلع إلى خارج الدولة بعد دخولها والاستفادة من فارق السعر في السوق الموازي. في حالة استرجاع قيمة الاعتماد نقدا أو نسبه من قيمة الاعتماد مما أدى إلى خلل

في تقديرات الموازية الاستيرادية بتوفير كامل متطلبات السوق والذي بدوره أذى إلى ارتفاع الأسعار حتى مع منح الاعتمادات بالسعر الرسمي.

4- عدم الاستقرار الأمني خلال هذه الفترة أذى إلي عدم حدوث مشروعات تنموية إنتاجية آذت إلي توفير سلع محلية ضاغطه على ارتفاع الأسعار بفعل المنافسة أو البدائل .

التوصيات :-

1- في حالة عدم مقدرة الدولة على ضبط الحدود والمنافذ الجمركية للدولة والسيطرة على إقرارات الدخول والخروج والتهريب للبضائع المستوردة فإنه لا بديل للحد من هذه الأزمة أو إنهائها إلا رفع الدعم عن الدينار (تعويم الدينار) بكل ما يحدثه من إرباك سياسي واقتصادي إلا أنه أفضل الحلول للحد من حالة التضخم في المدى المتوسط والبعيد واستقرار السوق والقضاء على اغلب مظاهر استنزاف الاقتصاد الليبي.

2- معالجة تدمر المستهلكين والمنتجين في المدى القصير من حالة ارتفاع الأسعار بشكل كبير كنتيجة لرفع الدعم سوف تختفي بخطة تحويل الدعم من عيني إلى نقدي والذي يدوره سوف يودي إلي تنظيم الاستهلاك وانخفاض نسبة التهريب وما يحد من المضاربة في سوق العملة الأجنبية هذا بالإضافة إلى خلق مناخ منافس سليم سوف يؤدي إلي زيادة المعروض من السلع مع قلت الطلب عليها في المدى القصير بدافع ارتفاع الأسعار والعودة بالأسعار إلي الانخفاض تدرجيا إلى حالة الاستمرار والقضاء علي حالة التضخم.

قائمة المراجع:-

1. المغربي، مُحَمَّد سالم ، **دراسة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية في الفترة من (2003-2015)**، المؤتمر العلمي الأول: السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، 2017/02/26، 2017م.

2. زيدان، ناصر، **التضخم في الاقتصاد الليبي (الأسباب والأثار)**، المؤتمر العلمي الأول: السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، 2017/02/26، 2017م.

3. مصرف ليبيا المركزي، المنشورات والتقارير السنوية من .2010

4. مصرف ليبيا المركزي، المنشورات والتقارير السنوية من .2012

5. مصرف ليبيا المركزي، المنشورات والتقارير السنوية من 2014.

6. مصرف ليبيا المركزي، المنشورات والتقارير السنوية من 2016.